الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٧٥**

الإثنين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٤٢ و ١٤٨ و ١٣٦ و ١٣٥ من جدول الأعمال. وأطلب من مقرر اللجنة الخامسة، السيد هشام أوسي حمو ممثل المغرب، أن يقدم في بيان واحد تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

السيد أوسي حمو (المغرب) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تم النظر فيها خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة. لقد اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ١١ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل، وعقدت ست جلسات عامة والعديد من المشاورات غير الرسمية.

وأود الآن أن أعرض تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي يلزم أن تبت فيها الجمعية العامة.

في إطار البند ١٤٢ من جدول الأعمال، المعنون ”وحدة التفتيش المشتركة“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها، الوارد في الوثيقة A/73/826، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

(*تكلم بالفرنسية*)

وفي إطار البند ١٤٨ من جدول الأعمال، المعنون ”تمويل الآلية الدولية لإنجاز الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين“، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها، الوارد في الوثيقة A/73/670/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفي إطار البند ١٣٦ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩“، توصي اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها، الوارد في الوثيقة A/73/686/Add.1، بأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

أخيراً، وفي إطار البند ١٣٥ من جدول الأعمال، المعنون ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، توصي اللجنة في الفقرة ٨ من تقريرها، الوارد في الوثيقة A/73/687/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان ”التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“. وفي الفقرة ٩ من التقرير نفسه أيضا، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر المعنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“ الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

(تكلم بالعربية)

أشكر الوفود على تعاونها خلال هذه الدورة وعلى تحليها بروح التوافق التي مكنت اللجنة من إتمام عملها في الآجال المحددة. كما أود أيضا أن أشكر رئيسة اللجنة، السفيرة غيليان بيرد، على ما قدمته من دعم وتوجيه وتنويه. وأتطلع إلى العمل مع سعادتها ومع زملائي في مكتب اللجنة لضمان نجاح الجزء الثاني من الدورة المستأنفة التي ستُعقد في شهر أيار/مايو المقبل، والتي يشمل جدول أعمالها البنود المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأعرب عن شكري لأمانة اللجنة الخامسة ولكافة المترجمين والفنيين والتقنيين على سهرهم لتيسير نقاشاتنا ودعمهم المتواصل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن امتناني لأفراد أسرتي الصغيرة لتفهمها لطابع عملي باللجنة الخامسة، والذي يقتضي منا العمل أكثر من الساعات الرسمية، وكذا في عطل نهاية الأسبوع. كما لا تفوتني هذه الفرصة لأجدد عبارات تقديري واحترامي لسفير بلدي، سعادة السيد عمر هلال، على دعمه المتواصل والثقة التي وضعها في شخصي وذلك منذ التحاقي بالبعثة الدائمة للمملكة المغربية في نيويورك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر مقرر اللجنة الخامسة وأقدر الجهود الاستثنائية التي بذلها رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العلني لكرم أفراد أسرهم، الذين ضاعت عليهم فرص قضاء وقت مع أحبائهم من الآباء والأمهات بسبب عطل نهاية الأسبوع والساعات الطويلة التي يقضونها خارج ساعات العمل العادية للقيام بأعمال اللجنة الخامسة. ويمكن ملاحظة النتائج في جودة عمل اللجنة. ونعرب عن امتناننا لهم جميعا.

لقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة، وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وما لم يكن هناك اقتراح مقدم بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): ستقتصر البيانات إذاً على شرح المواقف. هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على:

> ”تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة.“

ومن المفيد أخذ هذا الاتفاق في الاعتبار.

هل لي كذلك أن أُذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الوفود بأننا سنشرع في البت فيها بنفس الأسلوب الذي اتُبع في اللجنة، ما لم تُبلغ الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً. وآمل أيضا أن نعتمد من دون تصويت التوصيات التي اعتُمدت من دون تصويت في اللجنة الخامسة.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/826)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار، المعنون ”وحدة التفتيش المشتركة“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٧/٧٣)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٢ من جدول الأعمال.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/670/Add.1)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٨/٧٣)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/686/Add.1)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون ”المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧٩/٧٣ باء)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): تود حكومة الجمهورية العربية السورية التعبير عن تحفظها على تخصيص موارد مالية، كما هي واردة في الوثيقة A/73/686/Add.1، القسم خامسا والمتعلقة بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وينطلق موقف بلادي انطلاقا من أن هذه الآلية تشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/687/Add.1)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها، ومشروع مقرر أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ٩ من التقرير نفسه.

سنبت الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر واحدا تلو الآخر.

تبت الجمعية العامة أولا بمشروع القرار، المعنون ”التقدم المحرز نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧٣/٢٨٨).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): مشروع المقرر معنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (المقرر ٧٣/٥٤٧ باء).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

وبذلك تختتم الجمعية العامة نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها في هذه الجلسة.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية

مشروع القرار (A/73/L.81)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا لعرض مشروع القرار A/73/L.81.

السيدة سيمونيان (أرمينيا) (*تكلمت بالفرنسية*): بصفتي ممثلة الرئاسة الأرمينية مؤتمر القمة السابع عشر لجماعة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، ومنسقة مشروع القرار المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية“، أتشرف بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/73/L.81.

اجتمع رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة باللغة الفرنسية في مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية في الفترة من ١١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في العاصمة الأرمينية، يريفان. ناقش مؤتمر قمة يريفان خلال فترة يومين، القضايا العالمية الرئيسية وما قدمته الفرنكوفونية من إسهام في معالجة هذه القضايا، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة العيش معا. هذا الموضوع، وهو الخيط المشترك للقمة، يستجيب للسياقات الحالية الناطقة بالفرنسية والمجالات الدولية بوصفها حقيقة ينبغي تعهدها والحفاظ عليها.

ويمثل العيش معا قيمة أساسية للأسرة الفرنكوفونية، التي اتسع نطاقها في مؤتمر القمة. وقد ضم مؤتمر القمة السابع عشر ممثلين عن ٨٨ دولة وحكومة في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية للاحتفال بالقيم المشتركة للتضامن والتعاون، مع الأخذ بالتنوع كمصدر للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. وكان توقيت هذا الاجتماع الرئيسي رمزيا حقا، حيث انعقد مؤتمر القمة في وقت كانت فيه أرمينيا تستلهم قيم الحركة الأهلية السلمية لثورتها

المخملية، التي قادها الشعب الأرميني في تطلعه إلى العيش معا في بيئة اجتماعية حرة ومنصفة وداعمة.

في ما وصفه الأمين العام بأنه ”مثال رائع“ للانتقال السلمي للسلطة، وجد الشباب والنساء الأرمينيون أنفسهم في طليعة عملية ديمقراطية خالية من العنف يمارسونها فيها بالكامل حقوقهم الإنسانية في الحريات. وقد برهنت الثورة المخملية وما تلاها من تحولات سياسية في أرمينيا على التزام الشعب الأرميني باعتماد سياسات الإدماج والمساواة في الحقوق والفرص والتنمية والسلام على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وكما أعلن رئيس وزراء أرمينيا، السيد نيكول باشينيان، في مؤتمر قمة الفرنكوفونية، فإن قيم السلام والتضامن والنزعة الإنسانية المتكاملة التي تحدد أيديولوجية العيش معا في العالم الناطق بالفرنسية تشكل خيرا مشتركا وثروة يجب الحفاظ عليهما بأي ثمن.

كذلك فإن وقت انعقاد مؤتمر القمة انطوى على قيمة رمزية حزينة إلى حد ما لأنه انعقد خلال الأيام التي كان فيها العالم الناطق بالفرنسية والعالم بأسره في حالة حداد على وفاة شارل ازنافور. كان شارل ازنافور سفيرا عظيما للفرانكوفونية وسفيرا ممتازا حقا لأرمينيا، وهو رجل عظيم الثقافة وفنان أسطوري تجاوز زمنه وجيله والتخوم. ومن خلال الإشادة بهذه الشخصية الأسطورية، أعاد مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية تأكيد التزامه المشترك بالقيم الإنسانية المتمثلة في الفن والثقافة والتنوع اللغوي.

إزاء الخلفية العالمية المقلقة للانخفاض الحاد في الالتزام الدولي بتعددية الأطراف واحترام حقوق الإنسان، أصبحت رسالة العيش معا، التي اختيرت بوصفها الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة السابع عشر، تكتسي الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى، لا سيما في الوقت الذي نحتاج فيه إلى مزيد من التعاون الدولي، وتعزيز القدرات في هذا الصدد. ومشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة لكي تعتمده يجسد الصلات الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وهو يأتي بناء على القرار السابق الذي اتخذ قبل عامين في هذه القاعة، والذي يسره وفد مدغشقر (القرار ٢٨٩/٧١).

يقدم مشروع القرار المعروض اليوم عرضا عاما للالتزامات الرئيسية التي أعيد تأكيدها في مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية على النحو المبين في إعلان يريفان والوثائق الأخرى التي اعتمدت في مؤتمر القمة. ويشير مشروع القرار إلى استعداد الدول الأعضاء لتعزيز تعاونها في إعلاء شأن السلام والأمن الدوليين، والدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الإرهاب، ومنع الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتنمية المستدامة، وتعزيز التعليم والتدريب بغية سد الفجوة الرقمية، وكذلك في مجالات التعاون الأخرى. ويرحب مشروع القرار بإنشاء المكتبين الإقليميين الجديدين في تونس وبيروت، عملا بالقرارات ذات الصلة التي اتخذت في مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية.

أود أن اختتم بياني بشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة في عملية التشاور بشأن مشروع القرار. ونحن ممتنون جدا للنتائج التوافقية والجوهرية التي تم التوصل إليها في هذه العملية.

ترحب أرمينيا بمؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية والذي سيعقد في تونس في عام ٢٠٢٠، وسيتصادف انعقاده مع الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف الذي يسبق البت في مشروع القرار، أود أن اذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

أُعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان

السيدة باغيروفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا ندرك أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

أمر أساسي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وأذربيجان كدولة تدعو بقوة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات، تؤيد وتتشاطر الأهداف الرئيسية للمنظمة الدولية للفرانكفونية، التي أصبحت إطارا هاما للتعاون المتعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أنه اليوم، عندما تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.81، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، فإن ذلك يتزامن مع نهاية أسابيع الفرنكوفونية التي جرت بين ٣٠ آذار/مارس و ١٥ نيسان/أبريل في باكو، عاصمة أذربيجان، للاحتفال بالإبداع الثقافي والتنوع في البلدان الناطقة بالفرنسية. ومن بين سلسلة من الأنشطة التي عقدت في هذا الإطار، أطلقت السفارة الفرنسية في أذربيجان، بالتعاون الوثيق مع البعثات الدبلوماسية الأخرى للدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة الدولية للفرانكفونية، الدورة الثانية للمعرض الجامعي الفرانكوفوني الذي حضره مشاركون من مختلف البلدان والجامعات الأوروبية.

وتعمل حكومتا أذربيجان وفرنسا معًا على تعزيز اللغة الفرنسية والتعليم والثقافة في أذربيجان. وفي عام ٢٠١١، شارك الرئيس إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس أذربيجان، ورئيس فرنسا في ذلك الوقت، نيكولا ساركوزي، في الحفل الذي وضع حجر الأساس للمدرسة الثانوية الفرنسية في باكو. التي افتتحت في عام ٢٠١٤، وتدرّس وفق المناهج الوطنية الفرنسية، ويدرس فيها أكثر من ٤٠٠ طالب في المرحلة قبل الابتدائية والمتوسطة. ويتجلى مشروع تعليمي ناجح آخر، أطلقه رئيسا أذربيجان وفرنسا في عام ٢٠١٤، في الجامعة الفرنسية الأذربيجانية، التي تديرها جامعة أذربيجان الحكومية للنفط والصناعة، وجامعة ستراسبورغ.

وقد شارك وفد أذربيجان بنشاط في عملية التفاوض بشأن مشروع القرار هذا، ويسرنا إدراج بعض المقترحات التي قدمناها خلال المشاورات غير الرسمية في نصها النهائي. وفي الوقت نفسه، لدينا تحفظات على نتائج مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية، المعقود في يريفان يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بما في ذلك الوثائق المشار إليها في الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ٤٥ من مشروع القرار. وأريد أن أوضح النقاط التالية في هذا الصدد.

أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٢٩/٧٣ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، بإعلان يريفان الصادر عن مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكفونية، ولكنها لم ترحب به. ولم تظهر أي أسباب مقنعة منذ ذلك الحين لتشجيع الجمعية العامة على رفع مستوى تقييمها للإعلان في مشروع القرار المعروض علينا. علاوة على ذلك، فإن الوثائق الختامية لمؤتمر القمة، أولاً، تعطي تأكيدات تاريخية غامضة وخارجة عن السياق. ثانياً، فإنها تتضمن نهجا أحادي الجانب تجاه بعض الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ثالثا، تشير إلى بعض الصكوك الدولية بطريقة غير متوازنة. رابعا، وعلى نفس المنوال، فهي تشير إلى بعض الجرائم الجنائية بينما تظل صامتة تجاه أخرى، وخامسا، فهي تنشئ واجبات جديدة مستمدة من الاعتبارات السياسية بدلا من الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي.

وخلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، تم تعديل أو إعادة صياغة بعض الأحكام المستمدة من إعلان يريفان. إن إجراء تلك التغييرات يؤكد صحة الخلافات بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، التي تحول دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها في سياق أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترحيب بمشروع القرار باعتماد إعلان يريفان يعد تناقضا أيضا، حيث لا تتضمن جميع قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هذا التعبير فيما يتعلق بالوثائق

الختامية التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية الأخرى، ولا يمكننا قبول هذه الانتقائية. ورغم أن وفد أذربيجان عبر عن هذا الموقف باستمرار خلال المشاورات غير الرسمية، فإنه لم يؤخذ في الاعتبار إلا جزئياً.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد محاولة أرمينيا إساءة استغلال امتياز استضافة مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكفونية بتضليلها الدول الأعضاء في المنظمة بشأن أسباب وعواقب الحرب التي شنتها على أذربيجان. ويتجلى الغرض الوحيد من هذه المحاولات العقيمة في تشويه الوضع على أرض الواقع، وإنكار مسؤولية أرمينيا عن العدوان وارتكاب جرائم فظيعة ضد أذربيجان وشعبها، وإطالة أمد الاحتلال غير القانوني للأراضي التابعة لبلدي ومنع الأذربيجانيين المشردين قسراً من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في تلك المناطق. ويتعين أن نلاحظ بشكل خاص أنه على الرغم من انعقاد مؤتمر القمة تحت عنوان ”العيش معا في ظل القيم الإنسانية المشتركة“، فإن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية قد أعربت مرارًا وتكرارًا عن قلقها البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات التمييزية والممارسات التي تتبعها.

وفي الواقع وكما هو معروف، على عكس بلدان المنطقة الأخرى والدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية، فإن أرمينيا هي أحادية العرق بشكل فريد، وهي حالة مخزية حققتها بطرد جميع السكان غير الأرمن، بمن فيهم الأذربيجانيون. ورافق عملية طرد الأذربيجانيين البالغ عددهم ٢٥٠،٠٠٠ شخص الذين بقوا هناك في أواخر الثمانينات، عمليات قتل وحشية لمئات الأبرياء. وفي حين تم القضاء على التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني بشكل متعمد ومستمر في أرمينيا، لم يتم تقديم أي شخص في أرمينيا إلى العدالة بسبب هذه الأعمال.

وطبقت يريفان نفس السياسات والممارسات لإنشاء مناطق متجانسة عرقياً في منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة في أذربيجان، حيث ارتكبت القوات الأرمينية في سياق عدوانها، أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي. ويشكل إنكار أرمينيا مسؤوليتها عن أخطائها، بما في ذلك من خلال التزييف والتشويه الواضحين للماضي والحاضر وتمجيد جرائم الحرب ومرتكبيها في تحد لحقوق الإنسان، عقبة مباشرة أمام تحقيق السلام الدائم والمصالحة الحقيقية، وتهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين.

وتتوقع أذربيجان أن تمنع الدول الصديقة الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية، مسترشدة بالقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، أي استفزازات وإجراءات في المستقبل من جانب أرمينيا داخل جماعة الفرنكوفونية تكون معادية لسيادة لأذربيجان وسلامتها الإقليمية.

وللأسباب التي أوجزتها للتو، فإن أذربيجان تنأى بنفسها عن توافق الآراء بشأن الفقرة التاسعة من الديباجة، والفقرة ٤٥ من منطوق مشروع القرار فيما يتعلق بإعلان يريفان، ونداء يريفان من أجل العيش معا في تضامن في ظل القيم الإنسانية المشتركة اللذين اعتُمدا في مؤتمر القمة السابع عشر للفرانكفونية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.81، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية“.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة A/73/L.81، فإن البلدان التالية أصبحت أيضا من بين مقدمي مشروع القرار

A/73/L.81: البرتغال، بولندا، تايلند، توغو، جزر القمر، ساموا، السنغال، السويد، صربيا، غينيا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، موريشيوس، اليونان.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.81؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.81 (القرار ٧٣/٢٩٠)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذي يود أن يتكلم تعليلا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نغويي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكل القرار ٧٣/٢٩٠ مثالا بارزا على السبل التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونشكر أرمينيا على قيادتها في جعل النص حقيقة واقعة.

وترحب الولايات المتحدة بأهداف المنظمة الدولية للفرنكوفونية في دعم الحوار بين الثقافات والحضارات وإيجاد صلات أوثق فيما بين الشعوب. ولذلك، فإننا سعداء اليوم باتخاذ القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. غير أننا أثرنا شواغل، خلال المفاوضات، بشأن مشروع النص فيما يتعلق بثلاث مسائل هامة، للأسف، لم يعالجها مشروع النص النهائي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتناولها الآن.

تظل الولايات المتحدة رائدة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وتواصل دعم العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إننا نحترم قرارات الدول التي اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي، فإننا نتوقع، بالمقابل، أن يحترم قرارنا بعدم الانضمام أو إخضاع مواطنينا لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ولذا فإن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الفقرة ١٩ من هذا القرار، التي تتضمن إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيدها، إذ أن تلك الصيغة لا تفرق بشكل كاف بين الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي أو تتعارض على نحو آخر مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المحكمة الجنائية الدولية. وعلى وجه الخصوص، نعيد تأكيد استمرار اعتراضنا المبدئي الثابت على أي تأكيد لولاية قضائية للمحكمة الجنائية الدولية على رعايا الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل، في غياب إحالة من مجلس الأمن أو الحصول على موافقة تلك الدول.

وفيما يتعلق بالإشارات الواردة في الفقرة ٤٣ من القرار إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (القرار ٧٣/١٩٥، المرفق) وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، فإن هاتين الوثيقتين كلتاهما تتضمنان أهدافا وغايات لا تنسجم ولا تتماشى مع قانون الولايات المتحدة وسياستها العامة ومصالح الشعب الأمريكي. وتحتفظ الولايات المتحدة بالحق السيادي في تيسير أو تقييد الوصول إلى أراضيها، وفقا لقوانينها وسياساتها الوطنية، ورهنا بالتزاماتها الدولية القائمة. وفيما يتعلق بإعلان نيويورك، فإننا نعيد التأكيد على الفهم الذي أعرب عنه في شرحنا للموقف، المتاح بوصفه الوثيقة A/71/415. وفيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة، نحيل الجمعية إلى بياننا الوطني الذي عمم على بعثات الدول الأعضاء في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

أخيرا، فيما يتعلق بالإشارة إلى الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، والفقرات ٣٥ و ٣٧ و ٤٢ بشأن خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠، نحيل الجمعية إلى بياننا الوطني الذي تم الإدلاء به في اللجنة الثانية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والذي يتناول شواغلنا فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وتوصيف التجارة ونقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي الشامل للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف. نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار.

السيدة فيكتوريا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار الذي يصدر كل سنتين (القرار ٢٩٠/٧٣) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

وتؤيد فرنسا بالكامل تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين، اللتين تتشاطران القيم والمبادئ الأساسية لتعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتضامن والتسامح والتنوع الثقافي واللغوي والعيش معا. وهذا الموضوع الأخير كان أحد المواضيع الرئيسية في مؤتمر القمة الأخير للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي عقد في يريفان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ويمثل قيمة أساسية للأسرة الواسعة الناطقة بالفرنسية، التي تنمو مع كل مؤتمر قمة وقد وصلت الآن إلى ٨٨ دولة أو حكومة بصفة أعضاء أو مراقبين، مما يعكس الاهتمام المتزايد بالوحدة واتخاذ الإجراءات حول هذه القيم.

إن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام والتنمية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ تقتضي منا تعبئة جميع الشركاء المعنيين. وقد التزمت المنظمة الدولية للفرانكفونية التزاما راسخا لسنوات عديدة بالتغلب على تلك التحديات إلى جانب الأمم المتحدة، ويهدف التعاون بيننا إلى تمكيننا من معالجة هذه المسائل سويا، من خلال نهج سياسي وعملي، وتعزيز إجراءاتنا من أجل الاستجابة بفعالية. وبالتالي، تمثل هاتان المنظمتان نظامنا متعدد الأطراف الصعب والفعال، الذي نروج له بنشاط. ولذا يقر القرار ٢٩٠/٧٣ ويرحب بالتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وبعملهما المشترك، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية وحفظ السلام والتعددية اللغوية، على سبيل المثال لا الحصر، مع الحفاظ على الميزات الفردية لكلتيهما.

وتشكر فرنسا بشكل خاص الوفد الأرميني على تيسيره العمل بشأن مشروع القرار، وتثني على جهوده وصبره خلال عملية طويلة. لقد أفسحت تلك المفاوضات مجالا واسعا للحوار لجميع الوفود المهتمة بالتعبير عن آرائها وأخذها في الاعتبار في النص. وأود أن أعرب، في ذلك الصدد، عن امتنان فرنسا لجميع الوفود التي شاركت بنشاط في صياغة مشروع القرار والتي أدت روحها التضامنية والتوافقية إلى تمكيننا من التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية. وتأمل فرنسا مخلصة أن يستمر هذا التعاون في الازدهار في المستقبل لصالح الجميع.

السيدة غالارنيو (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن تعددية الأطراف تمثل بالنسبة لكندا أفضل سبيل لبناء عالم أكثر سلاما وازدهارا وشمولا للجميع. وتدعم كندا بقوة، بوصفها مدافعا متحمسا عن النظام العالمي القائم على القواعد، المحافل المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. ولذلك، فإننا نرحب باعتماد قرار اليوم ٢٩٠/٧٣ بشأن التعاون بين المنظمتين، الذي شاركنا في تقديمه. ونرحب بالعلاقة الأوثق التي تطورت في السنوات الأخيرة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وبتنوع مجالات تعاونهما. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الأمينان العامان للمنظمتين من بث روح جديدة في العلاقة بينهما. إن البلدان الفرنكوفونية شركاء مهمون لكندا، وسوف نستمر في التأكد من تلبية احتياجات وشواغل شركائنا وتعزيز معارفهم وقدراتهم في كلتا المنظمتين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة سعيدان (المنظمة الدولية للفرنكوفونية) (*تكلمت بالفرنسية*): باسم المنظمة الدولية للفرنكوفونية، أود أن أشكر أعضاء الجمعية العامة على اتخاذهم القرار ٢٩٠/٧٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. إنني أتكلم بالنيابة عن السيدة لويز موشيكيوابو، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والمنظمة بأكملها، التي تتألف من ٨٨ من الدول الأعضاء والحكومات من خمس قارات، ٨٠ من هذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة.

نشيد بالتعاون المثمر على وجه خاص بين منظمتينا والأنشطة المشتركة التي يجرى تنفيذها على أساس يومي في الميدان. إن القرار المتخذ للتو يعكس القيم التي نتشاركها، وفهمنا المشترك للتحديات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها، والاستعداد الثابت للمنظمة الفرنكوفونية لمعالجة جميع القضايا الدولية الرئيسية. وفي مواجهة التحديات وحالات الطوارئ، تهدف الفرنكوفونية إلى أن تكون قوة لتقديم المقترحات والعمل. ونسهم إسهاما كبيرا في حيوية المنظمات المتعددة الأطراف وتعدد اللغات داخلها، وكذلك في التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين والمساواة بين الجنسين وعمالة الشباب.

وأود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدتي الرئيسة، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، على الأهمية التي توليانها للتعاون بين منظمتينا. وهذا القرار قد يسرته الجهود الدؤوبة التي بذلها الوفد الأرمني، الذي أود أن أشكره أيضا. ويرحب القرار بالتطورات الإيجابية العديدة الأخيرة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، على النحو الذي تجلى في آخر قمة لرؤساء الدول والحكومات، المعقود يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في يريفان. وإلى جانب العمل السياسي للفرنكوفونية، أكدت القمة على حيوية دبلوماسيتها الثقافية والاقتصادية. وأود أيضا أن أثني على تفاني وتضامن مجموعة السفراء الناطقين بالفرانكفونية، الذين يقدمون إسهاما هائلا في تعزيز القيم والمثل العليا للفرانكوفونية داخل الأمم المتحدة، وكذلك لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ويعكس القرار الذي اتخذته الجمعية للتو جهود الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية لتحسين تنسيق أعمالهما، التي يمكن أن توفر حلولا ونتائج ملموسة بشكل متزايد للسكان الذين نخدمهم جميعا. وأؤكد مجددا عزم المنظمة الدولية للفرانكوفونية الثابت على مواصلة العمل لتعزيز تعاوننا ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ٢٠٢٠.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لجميع الوفود التي شاركت بصورة بناءة في العملية التشاورية وعرضت إسهاماتها القيمة في هذا القرار المهم للغاية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية (القرار ٢٩٠/٧٣). ونشكر أيضا مقدمي مشروع القرار وكذلك أعضاء الأمم المتحدة على اتخاذهم القرار بتوافق الآراء.

وطوال عملية المشاورات التي استمرت شهرين بشأن القرار، أجرى وفد أرمينيا، بصفتها رئيس المنظمة الدولية للفرانكوفونية، أكثر من عشر جولات من المشاورات غير الرسمية، بغية التوصل إلى نص شامل لتقييم النتائج الرئيسية لمؤتمر القمة السابع عشر للفرانكوفونية ويعكس الروابط الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وقد استمعنا بعناية إلى جميع الشواغل التي أعربت عنها الأطراف المعنية خلال المشاورات، وأخذنا

العديد من الاقتراحات البناءة في الاعتبار. وفي هذا الصدد، فإن الملاحظات التي استمعنا إليها من ممثلة أذربيجان قبل دقائق قليلة مؤسفة بشكل خاص. وفيما يتعلق بدفوعها بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكوفونية، أود التأكيد على أن مفهوم العيش معا، الذي تم اختياره موضوعا رئيسيا للقمة السابعة عشرة، يستند إلى القيم العالمية للسلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. إنه يعكس التزام ٨١ دولة عضو في المنظمة الدولية للفرانكوفونية بتعددية الأطراف واحترام حقوق الإنسان، وهي قيمة أساسية للأسرة الناطقة بالفرنسية.

لقد استمعنا باهتمام إلى الاتهامات غير الواقعية التي كالتها ممثلة أذربيجان، ويؤسفنا أن نرى أن إساءة استخدام كل بند من بنود جدول الأعمال، ونشر المعلومات المضللة وتشويه الحقائق والجهود لمجرد نشر الأكاذيب عن أرمينيا أصبحت عادات عمل الوفد الأذربيجاني وممثليه. واليوم، انخرطت أذربيجان مرارا وتكرارا مرة أخرى في فن اختلاق الحقائق.

وأود أن أشدد على أنه، خلافا لأذربيجان، التي طورت تقليدا بإساءة استخدام مختلف المنتديات الدولية، وخاصة تلك التي تعقد في أذربيجان، لم يحدث أن أساءت أرمينيا استخدام أي حدث أو تلاعبت بأي تجمع دولي لتحويله إلى أداة للدعاية. وإلقاء اللوم على جارتها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخاصة، محليا ودوليا على السواء، أصبح ممارسة راسخة لهذا البلد الغني بالنفط إلا أنه يعاني من الإدارة التي تنقصها الكفاءة. ووفقا لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فإن البيئة القمعية في أذربيجان بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل. وتشير البيانات الحديثة من مراسلون بلا حدود إلى أن أذربيجان تشن حربا لا هوادة فيها ضد حرية التعبير منذ عام ٢٠١٤. ويلقى بالصحفيين والمدونين المستقلين في السجن إن لم يرضخوا منذ البداية للمضايقة أو الضرب أو الابتزاز أو الرشاوى. ووسائط الإعلام المستقلة تُخنق اقتصاديا أو تغلق بالقوة.

ونود أن نختتم بالإشارة إلى الحكم الصريح من منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش) بأن حكومة أذربيجان استمرت في شن حملة قمع شرسة على النقاد والأصوات المعارضة. وقد اختفى تقريبا الحيز المتاح للنشاط المستقل والصحافة الناقدة والنشاط السياسي للمعارضة نتيجة الاعتقالات وأحكام الإدانة التي طالت العديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وكذلك بفعل القوانين واللوائح المقيدة لأنشطة الجماعات المستقلة وقدرتها على الحصول على التمويل. ونحث وفد أذربيجان على مواصلة التركيز على جدول أعمال الجمعية والامتناع عن اختطاف هذه الجلسة.

السيدة باغيروفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر عن اضطراري إلى أخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا للتو. على الرغم من أن هذا لم يكن مفاجئا، وقد سمعنا كل حججها من قبل، ما زال يتعين علينا الرد.

شرحنا للموقف فيما يتعلق بالقرار ٢٩٠/٧٣ الذي اتخذته الجمعية للتو، تضمن وقائع وحجج ملموسة بشأن أفعال ارتكبتها أرمينيا ضد حكومتي. وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالاحتلال وانتهاك سلامتنا الإقليمية وحرمة حدودنا. وعوضا عن الرد على تلك الحجج والوقائع الملموسة، التي اعترف بها المجتمع الدولي مرارا، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، قرر ممثل أرمينيا أن يقلل من قيمتها والانخراط في الافتراءات والاتهامات، وهي الممارسات المعتادة لذلك الوفد.

نود أن نؤكد مرة أخرى أنه في الوقت الذي ناقش العديد من الوفود التي تكلمت بعد اتخاذ القرار أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والقيم المشتركة، لا تزال أرمينيا عاجزة عن تنفيذ أو الارتقاء إلى مستوى القيم المشتركة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتصل منها

بحرمة الحدود وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي بلد. ونؤكد مرة أخرى، أنه يتعين على أرمينيا الاستجابة لنداءات ودعوات المجتمع الدولي والامتثال لما ورد في قرارات مجلس الأمن وسحب قواتها العسكرية من الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان والسماح للمجتمعات المحلية الأذربيجانية التي طردت من تلك الأراضي بالعودة إلى مواطنها الأصلية وتمكينها من ممارسة حقوقها في حرية التنقل وملكية الأراضي والعيش في وطنها.

وعند الحديث عن حقوق الإنسان والحوار بين الثقافات، فإن من المثير للاهتمام حقا أن نسمع مثل هذه الكلمات من ممثل أرمينيا التي أعتقد أنها البلد الوحيد الذي تسوده عرقية واحدة. والنزاع الحالي بين أرمينيا وأذربيجان هو الوحيد الذي طُرد فيه الأذربيجانيون المقيمون هناك. ولا تسمح السلطة القائمة بالاحتلال لأي من الأذربيجانيين المقيمون هناك بالبقاء في الأراضي التي تحتلها.

وبالتالي، أحث ممثلة أرمينيا على الامتثال لنداءات ومناشدات المجتمع الدولي وكذلك لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن قبل محاولة اتهام بعض الدول المجاورة والبلدان الأخرى بعدم الوفاء بالتزاماتها، لأنني أعتقد أنه ينبغي لأرمينيا أن تبدأ ذلك بنفسها أولا. وإلا، فسوف يبدو الأمر سخيفا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١٢٨؟

تقرر ذلك.

البند ٢٥ (*تابع*)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

مشروع القرار (A/73/L.80)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): معروضة على الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة A/73/L.80، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠) المعقود في بوينس آيرس، الأرجنتين في ٢٢ آذار/مارس. وأكرر الإعراب عن عميق امتناننا لجمهورية الأرجنتين لتنظيمها الممتاز للمؤتمر. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء والدول المراقبة على مشاركتها الفعالة والتزامها القوي بتعددية الأطراف، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين على إسهاماتهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. لقد سلط المؤتمر الضوء على تزايد دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبين أيضا التضامن في بلدان الجنوب، مع التشديد على أن الشراكات هي السبيل للقضاء على الفقر وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداتان فعالتان. فهما عمليتان وشراكتان في الوقت نفسه. وهما توحدان جهودنا في العمل معا وفي مجال التعلم المتبادل أيضا.

ثانيا، إن لدينا جميعا دورا نؤديه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ويعني تنفيذها اتخاذ أشكال مختلفة. ويجب علينا استكشاف جميع الخيارات الممكنة. ومن الواضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من العوامل التي تعجل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأنه يجب علينا الاستفادة منها.

ثالثا وأخيرا، تبعث فينا خطة عمل بوينس آيرس +٤٠ ووثيقته الختامية الشعور بالأمل والتفاؤل. ولا تزال روح تعددية الأطراف حية وسائدة. ويمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تهم الجميع. ومن الواضح أن التعاون هو جوهر تعددية الأطراف. وقد كان نص الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان

الجنوب المعقود في بوينس آيرس نتيجة للمفاوضات الحكومية الدولية المكثفة التي عقدت في نيويورك، وكذلك المشاورات الإقليمية والدولية وحلقات العمل التي عقدت في أنحاء مختلفة من العالم، من باريس إلى جوهانسبرغ وبانكوك وبرازيليا وبيجين والقاهرة.

وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص للسفيرين أودرا بليبيته وأدونيا آيباري، الممثلين الدائمين لليتوانيا وأوغندا اللذين قادا عملية المفاوضات. ولدينا خريطة طريق في الوثيقة الختامية وستكون معلما رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة. فهي تجسد الاتجاهات الحالية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتضم عناصر موجهة نحو المستقبل ومن شأنها أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المدى الطويل، بما في ذلك آلية الإبلاغ الطوعي التي ستساعد في تقييم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وزيادة عدد الجهات المعنية ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة ودور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وفي تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وهي لا شك وثيقة فاعلة. وينبغي أن توجه جهودنا نحو تنفيذها عمليا منذ لحظة اعتمادها. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز تعددية الأطراف وقرارات الأمم المتحدة التي تهم جميع الناس.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.80 المعنون ”وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.80؟

اعتمد مشروع القرار A/73/L.80 (القرار ٧٣/٢٩١).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة لشرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالقول إن بلدي يتشرف باستضافة المؤتمر الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو المعروف بخطة عمل بوينس آيرس+٤٠. وقد كانت استضافة المؤتمر مؤشرا على الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لبلدي. وبعد عقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٧ وترؤسنا لمجموعة الـ٢٠ في عام ٢٠١٨، أكد المؤتمر مجددا التزام الأرجنتين بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة لتعزيز مصالحنا والتوصل إلى توافق في الآراء، في الوقت نفسه الذي تحقق فيه رغبتها في تعزيز الحوكمة العالمية للتنمية.

وقد أتاحت خطة عمل بوينس آيرس+٤٠ فرصة كبيرة للمضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وباعتماد الوثيقة الختامية (القرار ٧٣/٢٩١، المرفق) التي تتسم بمنحى عملي ورؤية واضحة للمستقبل، أحرز تقدم نحو تحديد الأدوات التي من شأنها أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلداننا. والأرجنتين على اقتناع بأهمية هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالتالي فإن التعاون الثلاثي جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية، وهو أحد الوسائل الرئيسية لارتباطنا ببقية العالم. واستنادا إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدناها للتو، تود الأرجنتين أن تشدد على بعض النقاط التي يمكن تناولها في السنوات المقبلة في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق متابعة وتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بوينس آيرس.

أولا، من المهم تعزيز المنابر الإقليمية والأقاليمية بوصفها جهات ميسرة لشراكات التعاون ومراكز خبرة، فضلا عن تحديد استراتيجيات التنمية الشاملة.

وسيكون الوقت مناسباً أيضاً للنظر في إمكانية إطلاق عملية تشجعها بلدان الجنوب وتحترم مبادئ وخصائص أسلوب التعاون هذا، ويمكنها أن تجمع بين المبادرات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالتالي إنشاء آلية مشتركة للحوار يمكننا من خلالها تبادل خبراتنا وتقديم تقارير عن مشاريعنا ومبادراتنا والدروس المستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب. ومن شأن الوعي بهذا النشاط أن يساعد أيضاً على تعزيز التعاون الثلاثي والأشكال الأخرى من الجمعيات. وبالنسبة للأرجنتين، تأتي القيمة المضافة للتعاون الثلاثي من أنه ينطوي على إمكانية توفير أساس أقوى وأكثر شمولاً للشراكات من أجل التنمية، بالاسترشاد بالطلبات المقدمة من البلدان الشريكة وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

وهناك نقطة أخرى هي التأكيد على رغبتنا في أن تُسهم خطة عمل بوينس آيرس+٤٠ في إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في سياسات التنمية لجميع البلدان المعنية، وبالتالي بناء وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية التي تدير التعاون بين بلدان الجنوب. وسيكون من المهم أيضاً زيادة الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الدول الأعضاء، سواء من حيث تعزيز المؤسسات أو تيسير الشراكات التي يمكن أن تؤدي إلى مشاريع تعاون محددة في المجالات التي تحددها البلدان بوصفها أساسية لتنميتها.

ويود وفد بلدي أن يشكركم بشكل خاص، سيدتي الرئيسة، على تعاونكم والتزامكم بالمؤتمر منذ بداية رئاستكم، وحتى قبل توليكم منصبكم. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أهنئ الميسرين اللذين عينتهما، السيدة أودرا بليبيتي الممثلة الدائمة لليتوانيا والسيد أدونيا آيباري الممثل الدائم لأوغندا، واللذين مكّننا عملهما الممتاز والدؤوب من أن نتخذ بتوافق الآراء اليوم القرار ٢٩١/٧٣، بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر. وأود أيضاً أن أشكر مجموعة الـ٧٧ والصين، ممثلة برئيسيها طوال العملية: مصر ودولة فلسطين، فضلاً عن الشركاء في التنمية، على مشاركتهم البنّاءة في المفاوضات وإسهاماتهم في التوصل إلى نتيجة ناجحة في بوينس آيرس. ونعتقد أن الوثيقة الختامية لخطة عمل بوينس آيرس+٤٠ تمثّل نظرة متفائلة تأخذ في الحسبان الفرص والتحديات التي تواجه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن السياق العالمي الحالي. إنها ثمرة عمل مشترك ومكرّس ومخلص نفذته بلداننا خلال السنتين الماضيتين، ولا سيما خلال عملية التفاوض.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للأمين العام ولفريق الأمانة العامة بأكمله، الذين لولا دعمهم لما كان نجاح المؤتمر ممكناً. ويجدر التنويه بصفة خاصة أيضاً بعمل السيدة كاثرين بولارد، وكيلة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي كفلت أن يجري كل شيء وفقاً للمعايير المتوقعة في جميع الأوقات.

أخيراً، أود أن أنوّه ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن أشكره بصفة عامة وأشكر مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة خاصة. فما فتئ مدير المكتب، السيد خورخي شدياق، وفريقه يعملون جنباً إلى جنب مع بلدي منذ نهاية عام ٢٠١٦، عندما قررت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد المؤتمر. إن العمل الذي اضطلع به بشأن الجوانب الموضوعية للتعاون بين بلدان الجنوب، فضلاً عن المسائل اللوجستية، لا يقدر بثمن في نجاح المؤتمر.

السيد جاد (مصر): شكراً، السيدة الرئيسة، على منح وفد بلادي الكلمة لإجراء شرح الموقف بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في الأرجنتين خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

تؤكّد مصر إيمانها بمحورية أسس ومبادئ عمل التعاون بين بلدان الجنوب القائمة على احترام السيادة الوطنية والملكية

الوطنية والاستقلال والمساواة وعدم المشروطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز المنفعة المتبادلة. كما نود التأكيد على أن آلية التعاون بين بلدان الجنوب تُعدّ مكمّلة للتعاون بين الشمال والجنوب، وليست بديلاً عنه. وبناء على ما تقدم، تتمسك مصر بأهمية الحفاظ على الطبيعة المستقلة والمرنة والفريدة لآليّة التعاون بين بلدان الجنوب، الذي يتخذ أشكالاً وصوراً مختلفة غير قابلة للقياس الكمي والمؤشرات والرصد والتقييم. فتلك الطبيعة المستقلة لآلية التعاون بين بلدان الجنوب تتنافى ووضعها في أطر جامدة تحت تلك المسميات، بما قد يؤثّر على مبادئ عمل آلية التعاون بين بلدان الجنوب وعلى اضطلاعها بتحقيق التطور والهدف المطلوب منها، والمحافظة عليها كمحور مكمّل وليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

في ذات السياق، نودّ الإشارة إلى أن ما تقدّم من مسميات بشأن القياس الكمي والمؤشرات والرصد والتقييم يتم في حدود الإطار الوطني لكل دولة في إطار الملكية الوطنية واحترام سيادة الدول، وبما يحافظ على مساحة الدول النامية في حقها في مشاركة الجماعة الدولية بما تقوم به من أنشطة ضمن آلية التعاون بين بلدان الجنوب بشكل طوعي، بما يحفظ ويحترم المبادئ التي تأسست عليها تلك الآلية منذ قرابة ٤ عقود.

في النهاية، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية تعزيز دور الدولة خلال عملية المشاورات الحكومية في كافة المسارات التفاوضية في الأمم المتحدة، وخاصة في القضايا أو المسائل التي تتمتع بأهمية وخصوصية للدول الأعضاء في مسار ما من خلال مواصلة العمل على بذل كل الجهود للتوصل إلى توافق كافة الدول بشأنها.

ختاماً، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان على الدور الذي قام به ميسرا المشاورات الحكومية، كل من الممثل الدائم لأوغندا والممثلة الدائمة لليتوانيا، وخاصة دورهما في إدارة عملية المشاورات الحكومية حول الوثيقة الختامية للمؤتمر (القرار ٢٩١/٧٣، المرفق). كما أجدد الشكر الموصول لرئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين على الجهود المبذولة لقيادة عمل المجموعة والتفاوض باسمها خلال مرحلة المفاوضات الحكومية، وأتقدم كذلك بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعم كافة الجهود، وخاصة خلال المرحلة المؤدية إلى المفاوضات الحكومية. وأخيراً، أتقدّم بالشكر إلى شعب وحكومة الأرجنتين على التنظيم الممتاز وإنجاح المؤتمر وعلى حفاوة الاستقبال.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يرحّب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٩١/٧٣، الذي تؤيد الجمعية العامة بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ونعرب عن خالص التهاني لجمهورية الأرجنتين على نجاحها في عقد المؤتمر واستضافتها لنا في آذار/مارس في مدينة بوينس آيرس الجميلة بأقصى قدر من المهنية والتفاني.

نشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم، إضافة إلى الممثلين الدائمين لليتوانيا وأوغندا، اللذين شاركا في تيسير المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية بحكمة وكفاءة وشفافية وتفان كبير، مما مكننا من أن نعتمد بتوافق الآراء قرار اليوم ٢٩١/٧٣، الذي لا يجسد التزام بلدان الجنوب بالعمل معا من أجل تحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل يعزز التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز تعددية الأطراف، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والجهود المشتركة من أجل المضي قدما بزخم أكبر صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وهي بليز، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، وبلدي، غواتيمالا، فإننا نؤكد مجددا على موقفنا المشترك المعرب عنه خلال المؤتمر، الذي ينوه بالمساهمة الهامة التي يقدمها التعاون الإقليمي والتعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الحاضرين هنا إلى الانضمام إلينا في تعزيز مبادرات التعاون التي تعزز تعميق التكامل الإقليمي والتنمية وإقامة تحالفات وشراكات جديدة تساعد على القضاء على الفقر، والحد من الثغرات الهيكلية وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وتعزيز المعايير الشاملة التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومراعاة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والتوازن الضروري بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، أود أن أحث كل واحد منا على مواصلة إحراز التقدم معا في تنفيذ الاتفاقات الواردة في القرار الذي اتخذ اليوم، الذي لا شك أنه يمكننا من المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عرض الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لاعتمادها بوصفها القرار ٢٩١/٧٣، وأن أنضم إليكم في الإعراب عن الشكر لجمهورية الأرجنتين على عقد المؤتمر في الأرجنتين.

كنا نأمل أن نأخذ الكلمة قبل اتخاذ القرار لتوجيه الانتباه إلى خطأ تقني في النسخة الروسية من نص وثيقة بوينس آيرس الختامية. فالفقرة ٦ من نص الوثيقة المتفق عليها تشير إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يساعدان على تنفيذ الرؤية الشاملة للتنمية الواردة في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن هناك خطأ في النسخة الروسية لهذه الفقرة لأنها تشير فقط إلى الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب تنقيح النص الروسي بحيث يتوافق مع النص الذي اعتُمد في مؤتمر بوينس أيرس.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): إننا سنقوم بالتأكيد بتنقيح ترجمة الوثيقة الختامية إلى اللغة الروسية، أود أن أطلب من الأمين أن يتأكد من القيام بذلك.

السيد أيبار (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على ما وضعتم فينا من ثقة – في وفي زميلي السفير أودرا بليبيتي، الغائب اليوم – عندما قمت بدعوتنا إلى المشاركة في تيسير عملية المفاوضات. وأود أيضا أن أشكر الأرجنتين على استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بيونس آيرس + ٤٠)، وعلى حسن الضيافة وما وضعت من تسهيلات ومرافق تحت تصرفنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على دعمه في العمل باعتباره أمانة العملية. وأشكر جميع الدول الأعضاء على تعاونها خلال شهرين من المفاوضات. ولولا تفهمها وتعاونها، ما كنا سنتوصل إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدت اليوم (القرار ٢٩١/٧٣، المرفق).

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من الأدوات الرئيسية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد أخذنا ذلك في الاعتبار كمرشد لنا أثناء المفاوضات. والوثيقة الختامية موضوعية تماما وتغطي العديد من المجالات التي ستوجه عملنا في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السنوات المقبلة. وأود أن أتطرق إلى مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أكدت عليها في الوثيقة الختامية، التي تكتسي إلى جانب التوسع المستقبلي لنطاق التعاون الثلاثي أهمية للبلدان النامية. وسيكون تنفيذ الوثيقة الختامية ضروريا في الأسابيع والشهور والسنوات المقبلة. وبصفتي رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سوف أضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الوثيقة الختامية، وأواصل التعويل على دعم جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل

تحقيق تلك الغاية. وستستضيف أوغندا المؤتمر الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنة المقبلة، استنادا إلى زخم عملية خطة عمل بيونس آيرس + ٤٠ للنهوض بخطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وإذ ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي لنا أن نتأكد من تعميم الوثيقة الختامية في عمل الأمم المتحدة. وفي الوثيقة الختامية، أوضحت الدول الأعضاء بجلاء أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل ككيان واحد في تنفيذها، وبينت بوضوح في فقرات مختلفة الكيفية التي ستقوم بها كل وكالة وإدارة من وكالات الأمم المتحدة وإداراتها. وعلى وجه الخصوص، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في استضافة مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتولي قيادة عملية التنفيذ. وستضطلع الجمعية العامة أيضا بدور، على غرار الأمانة العامة بوجه عام، في تنفيذ الوثيقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثل الدائم أوغندا والممثل الدائم ليتوانيا على عملهما الرائع. نحن هنا اليوم بفضلهما.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيدة أبو شاويش (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان لشرح الموقف بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

في البداية، تود المجموعة، سيدتي الرئيسة، أن تعرب عن تقديرها لدعمكم المستمر لخطة التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن تثني على استمرار التزام الأمم المتحدة بتعزيز هذا التعاون. قبل أربعين عاما، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأسفر عن اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتلاه في عام ٢٠٠٩ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي انعقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام. وفي الشهر الماضي، انعقد مؤتمر ثانٍ في بوينس آيرس للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لخطة بوينس آيرس + ٤٠ تمخض عن اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أقرته الجمعية العامة الآن بموجب القرار ٢٩١/٧٣.

نتوجه بالشكر أيضا إلى الميسرين اللذين نسقا هذا المسعى المهم بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة. ونحن ممتنون جدا للأرجنتين حكومة وشعبا لاستضافة هذا المؤتمر المهم. ونعترف أيضا بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بقيادة الأمين العام، في زيادة دعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يتماشى مع مبادئها الثابتة. وتعتقد المجموعة أن انعقاد المؤتمر المعني بخطة عمل بيونس آيرس+٤٠ يتيح لنا فرصة للتأكيد مجددا على دعمنا القوي للجنة الرفيعة المستوي المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشدد على أن المكتب هو الجهة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وتعرب المجموعة عن تقديرها للجهود التي تبذلها بلدان الجنوب التي كثفت تعاونها مع المكتب، الذي عزز أيضا دوره وأثره من خلال توسيع نطاقه عن طريق زيادة الموارد المالية والبشرية وتلك المتعلقة بالميزانية بغية المساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

شاركت مجموعة السبعة والسبعين والصين على نحو بناء وبحسن نية في جميع مراحل عملية التفاوض بشأن الوثيقة الختامية بهدف التوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة وموضوعية تشمل جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أن التعاون بين بلدان الجنوب أحد مظاهر التضامن فيما بين شعوب وبلدان الجنوب، ويسهم في رفاههم الوطني والاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما ورد في وثيقة نيروبي الختامية (القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق) وكما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لبوينس آيرس، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطته يجب أن تحددهما دول الجنوب، ويجب أن يستمرا في الاسترشاد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال، والمساواة، وعدم المشروطية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وتشدد المجموعة على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وهو تعاون سيظل القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي.

لقد تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل كبير على مر العقود، ولم تكن قط خريطة الطريق التي وضعتها بلدان الجنوب ذات أهمية على الإطلاق كما هي اليوم. ويدرك المجتمع الدولي جيدا أيضا حجم وأثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا يرحبان بزيادة إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق استئصال تنمية الفقر والقضاء عليه بجميع أشكاله وأبعاده.

تود المجموعة أيضا أن تؤكد على أهمية التعاون الثلاثي. إذ أن هذا العنصر من عناصر التعاون أصبح في السنوات الأخيرة، أكثر أهمية في الهيكل الحالي للتعاون الدولي، ومطلوب منه القيام بدور مهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، ينبغي أن نشدد على أنه يجب الاضطلاع بالتعاون الثلاثي بناء على طلب البلدان النامية، وذلك تماشيا مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبقيادة دول الجنوب. ونعترف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بطابع طوعي وتشاركي وقائم على الطلب، وينبثق من الخبرات المشتركة ومشاعر التعاطف المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى تضامنها. ونسلم كذلك بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص المتنوعة للتنمية، ولا ينبغي مساواته أو قياسه أو تقييمه كمساعدة إنمائية رسمية. ونشدد أيضا على أن توسع أُفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب لن يقلل من التزام الدول المتقدمة النمو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى البلدان النامية.

وتدرك المجموعة أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل تغييرا في نموذج التنمية الذي ساد في العقود السابقة، لأنها تعترف بأن التنمية أكثر بكثير من النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نسلم بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات. ونسلم أيضا بأهمية ضمان أن يشمل التعاون الإنمائي الدولي منظورا متعدد الأبعاد يتعدى استخدام نصيب الفرد من الدخل بوصفه المؤشر الوحيد لقياس التنمية، لكي نتمكن من دعم جميع البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة مع الاعتراف بالتحديات الخطيرة المستمرة والجديدة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية.

ترحب المجموعة بوثيقة بوينس آيرس الختامية للمؤتمر الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصيغتها المعتمدة في القرار ٧٣/٢٩١، وتتطلع إلى تنفيذها بفعالية. ومع ذلك، نأسف لأن النص قد قصر عن بلوغ توقعاتنا. ولسوء الحظ، فإنه يفضل هدفا واحدا من أهداف التنمية المستدامة على الستة عشر هدفا الأخرى، على الرغم من الأهداف متساوية من حيث أهميتها. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا أهمية التنفيذ الكامل والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونشدد على أن هذا لا ينبغي أن يشكل سابقة لعمليات التفاوض الحكومية الدولية في المستقبل. ونريد أيضا أن نشدد على أسفنا

بشأن إدراج بعض الإشارات، ولا سيما الإشارات إلى فعالية التنمية، التي لا تزال غير منطبقة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي أكثر ارتباطا بالتعاون الإنمائي الدولي. وبينما نتفق على أنه ينبغي تقاسم المعارف والخبرات وقصص النجاح فيما بين البلدان النامية، نشعر بالقلق إزاء المحاولات الرامية إلى قياس أو رصد أو مواءمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع أُطر المساعدة الإنمائية الرسمية، التي بدلا من استحداث المزيد من الموارد من أجل التنمية، فإنها على النقيض من ذلك ستقوض التنوع الحالي للتدفقات. ونشدد على أن الجنوب يحتاج إلى المجتمع الدولي للحفاظ على مساهماته وزيادتها مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة بدلا من المطالبة بالقياسات والرصد والإبلاغ.

أما فيما يتعلق بالتجارة، فقد قدم الفريق مقترحات شاملة وملموسة لتعزيز لغة الصياغة أثناء المشاورات غير الرسمية. ومن أسفٍ أنها لم تبرز في الصيغة النهائية للوثيقة الختامية. وفي هذا الصدد، تقر المجموعة بالمساهمة الكبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة وقدرتها على تعزيز التنمية المستدامة فيما بين الدول النامية. وبناء على ذلك، يجب أن تواصل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دعم البلدان النامية في تعميق وتوسيع نطاق التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك توسيع نطاق ترتيبات التكامل والتعاون الاقتصادي على الصعيد الأقاليمي. ولا نزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء الزيادة في التدابير الانفرادية والحمائية التي لن تقوض فقط النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل أيضا سترتب أثرا سلبيا على وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

في الختام، تماشيا مع نهجنا البناء وضرورة ضمان توافق الآراء، من أجل دعم هذا المؤتمر المهم، وافقت مجموعة السبعة والسبعين والصين على الصيغة النهائية للوثيقة الختامية.

ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء بروح من الثقة المتبادلة وحسن النية من أجل تنفيذ النواتج الرئيسية للوثيقة الختامية، وتعزيز الدعم للجهود الوطنية والإقليمية التي تقوم بها البلدان النامية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٢٥ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.